الانحراف الفكري
المفهوم والبدايات

إعداد

د.عمرأبوالمجد حسين قاسم محمد النعيمي

أستاذ مشارك بكلية التربية

جامعة سلمان بن عبدالعزيز

؟لمقدمة

الفكر الإنساني في أصله نعمة من الله تعالى تفضل به على الإنسان ليهتدي به لمصالحه الدنيوية والأخروية، لذا استدعت آيات قرآنية كريمة التفكير للنظر في الحقائق الشرعية والتأمل فيها تأملاً واعياً وفق منهج سليم بعيد عن مؤثرات الأهواء والنزعات النابية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٤]، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أَن تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبإ: ٤٦] ونحوهما من الآيات الكريمة .

إلا أن هذه النعمة العظيمة تصبح كارثة على الإنسان والإنسانية جمعاء حينما يقودها الهوى وتتحكم فيها النزعات والرغبات البعيدة عن دين الله تعالى والنابية عن جادة الصواب.

وقد ماجت المعمورة بأصناف شتى من الانحرافات الفكرية عبر التاريخ البشري، وعند إنعام النظر في الانحرافات يتبين أنها تتأتى من خطأ في المنهج والتوجه، فآيات القرآن الكريم التي تحمل الهدى والنور للعالمين، تؤدي بالظالمين إلى الخسران كما قال تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢]، والخسارة هنا مردّها إلى الإعراض والازدياد في الكفر والفساد كما قال كثير من المفسرين[1]، إلا أنه

١) انظر: البغوي، معالم التنزيل (١٥٨/٣) ، والرازي، التفسير الكبير (٣٩١/٢١) .

يتبدى لي وجهٌ آخر هو أن أصحاب المنهج المنحرف يلجؤون إلى الآيات فيعملون جاهدين للاحتجاج بها على باطلهم، ولتبرير آرائهم، فيحملونها على غير ما نزلت عليه ، وهو الأمر الذي مارسه الخوارج في إنكار الشفاعة والمعتزلة في قولهم بخلق القرآن ورموز الانحراف المعاصر في قضايا السفور وإبطال تعدد الزوجات وغير ذلك .

ولم تسلم الأمة من الانحراف وتبعاته بعد العهد النبوي، فكسر الباب، وأطلت الفتنة برأسها محمولة على أكتاف الانحراف الفكري، وما زال يسري ويتسع حتى أصبح داءً مزمناً ، يعالجه المخلصون من ناحية فيظهر لهم من ناحية أخرى، وأسوأ ما في الأمر حينما يكون صادراً عن شخصيات ذات علم ديني، فإن تأثير هؤلاء السلبي على فكر عامة المسلمين وأجيالها الشابة عظيم.

لذا انبعثت نفسي للبحث في الانحراف الفكري، وإلقاء الضوء على مفهومه الدقيق وبداياته ، مع بيان شيء من المعالجات التي وُوُجِه بها الانحراف عبر المسيرة التاريخية للأمة الإسلامية .

الأهمية :

تظهر أهمية البحث من حيث إنه يتناول موضوعاً ابتليت به الأمة وأخذ صبغة الاستدامة غير المستقرة فتارة يقوى وتارة يضعف تبعاً لوعي الأمة وجهود القادة والعلماء المخلصين، فيأتي هذا البحث وأمثاله ليسلط الأضواء على واقع الانحراف، وينبه على نحو مستدام بأبرز إشكالاته كما إنه يذكر

بالمعالجات الشرعية الناجعة، مع الحرص على التجديد في الطرح والتحليل واقتراح جانب من السبل المعينة على مواجهة الانحراف الفكري والحد منه.

الأهداف :

يمكن تحديد أبرز أهداف البحث بالآتي :

١- التحديد الدقيق لمفهوم الانحراف الفكري .

٢- بيان المفهوم الشمولي لمصطلح الانحراف الفكري .

٣- تأكيد فقدان التيارات الغربية المعاصرة للمعيار المحدد للانحراف الفكري.

٤- التعرف على المعالجات النبوية للأطروحات الفكرية غير المنضبة في عصر النبوة.

٥- تسليط الأضواء على البدايات التي أعقبت عصر النبوة .

٦- التنبية إلى التوجهات الفكرية المعاصرة والمغلفة بالمظهر الشرعي.

٧- التذكير بأهم المعالجات الشرعية للانحراف الفكري .

المطلب الأول

تعريف الانحراف الفكري

يدور عنوان البحث حول مصطلحين رئيسيين هما : الانحراف ، الفكر، وفيما يأتي تعريف لهما ثم تحديد لمفهوميهما :

١ –الانحراف :

أرجع ابن فارس كلمة (حَرَفَ) ومشتقاتها إلى ثلاثة أصول [١]:

أولها : حدّ الشيء، ومن هذا الأصل : حرف السيف : أي حدّه ، وحرف الجبل : أي أعلاه أو جانبه، وتسمية الوجه حرفاً، وكذا الناقة الضامر [٢]. وبه فسّر كثير من العلماء قوله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]، قال البغوي : «أَصْلُهُ مِنْ حَرْفِ الشَّيْءِ وَهُوَ طَرَفُهُ نَحْوُ حرف الجبل والحائط الذي القائم عَلَيْهِ غَيْرُ مُسْتَقِرٍّ، فَقِيلَ لِلشَّاكِّ فِي الدِّينِ: إِنَّهُ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ، لِأَنَّهُ عَلَى طَرَفٍ وَجَانِبٍ مِنَ الدِّينِ، لَمْ يَدْخُلْ فيه على الثبات والتمكن، كَالْقَائِمِ عَلَى حَرْفِ الْجَبَلِ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ مُسْتَقِرٍّ يَعْرِضُ أَنْ يَقَعَ فِي أَحَدِ جَانِبَيِ الطَّرَفِ لِضَعْفِ قِيَامِهِ»[٣].

وثانيها : العُدُول والانحراف عن الشي، ويأتي بمعنى التغيير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] ومن التفسيرات الواردة فيه قول الفخر الرازي : « التَّحْرِيفُ التَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ ... وَالتَّحْرِيفُ هُوَ إِمَالَةُ الشَّيْءِ عَنْ حَقِّهِ »[٤]،

---

١) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٤٢/٢، ٤٣) .

٢) انظر : الأصمعي، الإبل (١٠٣/١) و ابن منظور، لسان العرب (٤٢/٩) وهذا على رأي الأكثر ، وذكر ابن منظور في الموضع نفسه آراءً أخرى.

٣) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (٣/ ٣٢٦) .

٤) الرازي، التفسير الكبير (٣/ ٥٩٠) . وانظر : الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٦٠) .

ويرى بعض العلماء : أن التحريف يأتي على نوعين : الأول: تحريف اللفظ، والثاني : تحريف المعنى[1].

وعند تأملي فيما ساقه المطرزي[2] عن معنى (حرف) اتضح لي أنه لا يفرق بين هذين الأصلين اللذين نص عليهما ابن فارس ، بل يجعل الطرف هو الأساس ، وأن العُدُول والتغيير إنما هو ميل إلى الطَّرَف ، وبالتالي فالطرف هو الأصل وليس العُدُول .

والثالث : تقدير الشيء، ومنه (المِحْرَاف) وهي حديدة كان الطبيب يقدِّر بها مقدار الجراحة عند العلاج. وجعل بعضهم (الرجلَ الْمِحْرَافَ) من هذا الأصل ، حيث إنه قُدِرَ عليه رزقه فأشبه ذلك تقدير الجراحة بالمحراف[3].

ويطلق الـ(حرف) ومشتقاته في اللغة مجازاً على معانٍ منها : الناحية، الحرمان، الاكتساب، المجازاة والمكافأة، نماء المال، حبِّ الرشاد – نوع من النبات –، القراءة، واللغة[4].

وأخلص من مجمل الدلالات اللغوية إلى أن كلمة (حرف) ذات مدلول محايد، ويبقى على هذه الحال إذا اقتصر على الجانب الوصفي المجرد كما هو الشأن في طرف السيف أو الجبل ..وغيرهما ، ولكنه يجنح إلى المدلول السلبي إذا ما اقترن به فكر أو سلوك.

وطَبيعي أن تنعكس المدلولات اللغوية على **التعريف الاصطلاحي** للانحراف ، وقد اجتهدت في البحث عن تعريف عام للانحراف ، فوجدت لدى الدكتور عمر التومي الشيباني شيئاً من ذلك ، حيث قال في تعريفه بأنه « كل فعل أو نشاط أو تصرُّف فيه خروج عن قيم ونظم وتقاليد المجتمع

١) انظر : الرازي، التفسير الكبير (٣/ ٥٩٠) و الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل (١/ ١٥١) .
٢) انظر : المطرزي، المغرب في ترتيب المعرب (١/ ١١٢) .
٣) انظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٤٣/٢).
٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب ٤١/٩-٤٥).

الأصيلة، أو عن القيم الدينية والخلقية، أو عن القواعد الدينية، أو معايير السلوك السوي»[1] ، وفيه من الضعف ما لا يخفى ، فالفارق بين القيم الدينية والقواعد الدينية ضبابي، بل إن كثيراً من المفكرين لا يفرقون بينهما، كما أن القيم الخُلُقية لا تفترق كثيراً عن معايير السلوك السوي إن لم تكن هي ذاتها.

ورأيت تعريفاً آخر لدى محمد غباري يعرف فيه الانحراف بأنه «انتهاك للتوقعات والمعايير الاجتماعية، والفعل المنحرف ليس أكثر من أنه حالة من التصرفات السيئة»[2]، وللتوضيح فإن الأستاذ غباري قدمه على أنه تعريف للانحراف بمعناه الواسع، ولكني أجده ضيقاً لا يكاد يتسع إلا للانحراف السلوكي، وهو الموضوع الأساس الذي تناوله الأستاذ محمد غباري في كتابه، ولذا فإنه لا يخدم موضوع رسالتي (الانحراف الفكري) .

وبعد النظر والتأمل فيما اشتملت عليه المدونات من تعريفات للانحراف القانوني أو الاجتماعي أو النفسي[3] توصلت إلى تعريف عام رأيت أنه الأنسب في هذا المقام وهو : «الخروج عن الوسطية الشرعية، وعن العرف المعتبر».

٢-الفكر :

تقدم لنا اللغة العربية هذا الكلمة بصيغ متعددة فهي : الفِكْر، الفَكْر، الفِكْرَة، والفِكْرى، وكلها تدور حول معنى التأمل وإعمال الخاطر في شيء ما

١) الشيباني، دور المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف (ص٢١).
٢) غباري ، مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث (ص ٦) .
٣) انظر على سبيل المثال: د. سليم نعامة، سيكولوجيا الانحراف (ص٢١) . د. منير العصرة، انحراف الأحداث ومشكلة العوامل (ص٣٧) .

[1]، وقال ابن فارس : «تردد القلب في الشيء»[2]. ويرى ابن السكيت أن (فَكر) بفتح الفاء أفصح من (فِكر) بكسرها[3].

وأما في **الاصطلاح** فهنالك تعريفات متعددة للفكر والتفكر ، ولكنها جميعاً تتقاطع جميعاً حول الحدّين اللذين نص عليهما الراغب الأصفهاني وهما : خصوصية الإنسان دون المخلوقات الأخرى بالتفكر ، واختصاصه بما يمكن أن يكون له صورة في القلب [4]. ومن أبرز تلك التعريفات الاصطلاحية للفكر :

تعريف الجرجاني وهو : «ترتيب أمور معلومة للتأدِّي إلى مجهول»[5]. واتكأ عليه السعد التفتازاني ليصوغ تعريفاً خاصاً به فقال : «ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول، لشموله جميع افرادهما بلا كلفة، سواء كان بالمفرد أو بالمركب، معلوماً كان أو مظنوناً أو مجهولاً بالجهل المركب»[6] ، ثم جاء عبدالنبي نكري ليمازج بينهما ويصوغ تعريفاً موجزاً قال فيه: « تَرْتِيب أُمُور مَعْلُومَة للتأدي إِلَى مَجْهُول نَظَرِي تصوري أَو تصديقي»[7].

وتعريف ابن حزم الظاهري، ويتلخص في أنه : حكم النفس فيما أدت إليه قواها الأربع: الحس والعقل والظن والتخيل[8].

١) انظر: ابن منظور، لسان العرب (٥/٦٥).
٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٤/٤٤٦).
٣) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٤/٤٤٦).
٤) انظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق (ص١٢٦).
٥) الجرجاني، التعريفات (ص١٦٨).
٦) نكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/٣٢).
٧) نكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/٣١).
٨) انظر: ابن حزم، التقريب لحد المنطق (ص ١٧٨).

وجاء عند الراغب الأصفهاني : «قال بعض الأدباء: الْفِكْرُ مقلوب عن الفَرْك، لكن يستعمل الفِكر في المعاني، وهو فَرْك الأمور وبحثها طلبا للوصول إلى حقيقتها»[١].

وقال الجلال السيوطي : «الفكر حركات تخييلية فِي الذِّهْن. وَقيل: انْتِقَال النَّفس فِي الْمعَانِي انتقالا بِالْقَصْدِ، لطلب عِلْم أَو ظن»[٢].

ويبدو لي من هذه التعريفات تقاطعها في بعض الجوانب دون بعض، فالحركة الأولى وهي انطلاق الفكر من قضايا معلومة (تحصيل المبادئ) متفقٌ عليها بين هذه التعريفات، سِوى أن الراغب الأصفهاني والسعد التفتازاني حددا تلك القضايا بالمعاني المعقولة. كما أنها تتفق في الحركة الثانية وهي ترتيب تلك المبادئ والانتقال منها إلى النتائج.

وأما نقطة الخلاف فتتمحور عند (التخيّل) وقد ورد في تعريف ابن حزم وفيما نقله السيوطي، ومجاله في المحسوسات «تصوير خيال الشيء في النّفس»[٣]، وأما الفكر فمجاله المعقولات. هذا بالإضافة إلى أن التخيل منافٍ للعلم كما قال أبوهلال العسكري[٤]، بينما الفكر يراد منه تحصيل العِلْم.

وأما التعريفات الاصطلاحية للتَّفَكّر فمنها :

ما نقله عبدالرؤوف المناوي عن علي بن أحمد الحَرَّالي قال : «التفكر: طلب الفكر، وهو يد النفس التي تنال بها المعلومات كما تنال بيد الجسم المحسوسات »[٥].

---

١) الراغب، المفردات في غريب القرآن (ص ٦٤٣).

٢) السيوطي، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم (ص ٧٦).

٣) الراغب، المفردات في غريب القرآن (ص ٣٠٤). وانظر: نكري، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣١/٣).

٤) انظر: العسكري، معجم الفروق اللغوية (ص ١٢٦).

٥) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص ١٠٤).

وما نقله أيضاً عن ابن الكمال الحنبلي قال : «تصرف القلب في معاني الأشياء لدرك المطلوب»[1].

والتفكر عند الراغب الأصفهاني هو «جولان القوة المطرقة للعلم إلى المعلوم بحسب نظر العقل»[2].

وأما بنات الفكر فهي «المقدمات التي إذا ركبت تركيبا خاصا أدت إلى مطلوب»[3].

١) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص ١٠٤).

٢) الراغب، المفردات في غريب القرآن (ص ٦٤٣).

٣) المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٨٤).

المطلب الثاني
مفهوم الانحراف الفكري

تعريف كل من الانحراف والفكر قدما لنا مفهوماً معرفياً موجزاً عن الدلالات، وهنا سينصب الحديث على بيان الصورة الشمولية للانحراف الفكري، وما الذي يدخل في إطار هذا المصطلح وما الذي لا يندرج تحته.

ونظراً لأن الانحراف الفكري أمر معنوي فسأتتبع مواقف العلماء والمفكرين منه ملاحظاً نقطتين هما :

الأولى : المعيار المحدد للانحراف.

والثانية : شمولية مدلول مصطلح الانحراف.

ولكن قبل ذلك ينبغي تحديد المفهوم الإجمالي للمصطلح المركب (الانحراف الفكري) وهو : الخروج عن حد الوسطية والاعتدال المتعارف عليه لدى المجتمع بدافع فرضيات ذهنية تُجدد ماضياً أو تخترع مجهولاً .

ويلحظ على هذا المفهوم عموميته، وهو أمر مقصود، ذلك أن مسمى الانحراف الفكري واقع في كافة المجتمعات البشرية، ويخضع تحديد ذلك الانحراف للمعيار السائد في كل مجتمع سواء كان فلسفياً أم دينياً أم عرفياً أم قانونياً أم منها جميعاً. وتبعاً لذلك سنواجه العقبة الأولى في بيان المعيار المحدد للانحراف نتيجة واقع البشرية وتعدد نظم المجتمعات فيها.

ولربما يقال : إن القضية دينية ويجب ألا تناقش إلا من خلال التعاليم الإسلامية لأنه الدين الصحيح لا غير. فأقول : لا ريب لدي في ذلك، ولكن النقاش العلمي لا يمنع إلقاء نظرة عامة موجزة على مواقع التوجهات الفكرية لنتبين من خلال المقارنة رقي التوجيهات الشرعية ونجاعتها.

وحيث إن الفكر الأخلاقي يقرر أن (الخير والشر) هما قضيتا الاستقامة والانحراف على وجه الإجمال، فإن من يطرق ملياً ويتأمل واقع الاتجاهات الفكرية والأخلاقية يجدها مشارب شتى واتجاهات تكاد تكون متناقضة:

فـ(جورج إدوارد مور G.E.Moore) يتبنى معيار (تحليل التصورات)، ويرى أن (الخير) كلمة بسيطة غير مركبة لذا لا يمكن تعريفها، و «التعريفات ... التي تصف لنا الطبيعة الحقيقية للشيء أو للفكرة التي تشير إليها الكلمة، والتي لا تخبرنا عن المعنى الذي تعنيه الكلمة عادة فحسب، تكون ممكنة عندما يكون الشيء أو اللفظ مركباً. ولكن (الأصفر) و (الخير) لا يعتبران من الأشياء المركبة، بل هما فكرتان بسيطتان، وعن طريقهما تتركب التعاريف، وعندما تنتهي القدرة على التعريف»[1]، لذا فـ(الخير) كلمة لا تعني شيئاً على الإطلاق، وإنما تعرف خاصيات الأشياء التي نعبر عنها بكلمة (خير) من خلال الانتباه المباشر إلى ما في أذهاننا[2] . وهو اتجاه فلسفي ينادي به ومعظم فلاسفة الوضعية المنطقية (أو فلسفة التجريب العقلي) وبخاصة (براتراند راسل Bertrand A. W. Russell) الذي يقول : «وقد يقال: إنه

١) انظر: التلوع، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي (ص ٢٩٨-٢٩٩) ، ودرويش، مفهوم التحليل عند مور (ص ٥٩٩).

٢) انظر: درويش، مفهوم التحليل عند جورج إدوارد مور (ص ٦٢٣).

مادامت الآمال والرغبات عنصراً أساسياً في الأخلاق؛ فإن كل شيء في الأخلاق لابد أن يكون شخصياً، حيث إن الآمال والرغبات شخصية. بيد أن هذا الرأي ليس نهائياً بالقدر الذي يبدو. إن الوقائع العلمية مدركات حسية فردية، وهي أكثر شخصية بكثير مما يفترضه الإدراك السليم، ومع ذلك فإن صرح العلوم الموضوعية الشامخ أقيم على أساس هذه المدركات الحسية لدى الغالبية» [1].

وعليه فإننا سنفقد المعيار الدلالي الثابت لكلمة (الخير) ، كما سنفتقد كذلك المعيار الدلالي الثابت لكلمة (الشر) وبالتالي لا يتبقى عندنا مفهوم محدد للانحراف، بل تصورات شخصية متعددة قامت بأذهان الأشخاص الذين يصدر عنهم الفكر أو السلوك، تبرهن التجربة على نفعيتها وصلاحها. وهي – أي التجربة – برهان فاقد الشرعية إن صح التعبير، ذلك أن التجارب الفاشلة فكرياً أو مادياً أكثر بكثير من التي ثبتت صلاحيتها، كما أن النفعية ليست برهاناً على الصلاحية لاختلافها باختلاف الزمان والمكان والمؤثرات بها، ونحن نبحث عن مفهوم ومعيار محدد لا يتأثر بذلك كله.

وسعياً مني للتعرف على المعيار الأخلاقي المساعد على تحديد مفهوم الانحراف، بحثت في فكر الفيلسوف (إمانويل كانت Immanuel Kant) مستعرضاً كتابه (تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق) فتصورتُ بادئ ذي بدء وهو يتحدث عن (الضرورة المطلقة) أنه يقصد معياراً أخلاقياً ذا مصدر إلهي، حيث قال : «إن كل إنسان لابد أن يسلم بأن قانوناً يراد له أن يكون قانوناً

١) انظر: راسل، المجتمع البشري بين الأخلاق والسياسة (ص ١٨).

أخلاقياً، أعني قاعدة التزام، لابد أن يحمل طابع الضرورة المطلقة...وفضلاً عن هذا فإن قاعدة الإلزام هنا لا ينبغي أن تلتمس في طبيعة الإنسان، ولا في ظروف العالم الذي وضع فيه، بل إنه لابد من البحث عنها بطريقة قبلية في تصورات العقل الخالص وحدها»[1]، إلا أن كلماته التالية وتفسيراته للعقل الخالص بددت ذلك التصور، وكشفت عن مقاصده الحقيقية، فـ(كانت) يدعي وجود مصدر القواعد الأخلاقية في عقولنا وجوداً قبلياً، ويجعل من ذلك العقل معياراً أعلى للحكم على الأخلاق حكماً صحيحاً[2]، ويقرر أنّ : «مقر جميع التصورات الأخلاقية ومصدرها العقل قائمان بطريقة قبلية خالصة في العقل ، سواء في ذلك العقل الإنساني المشترك والعقل التأملي المجرد الذي بلغ أقصى درجات التأمل والتجريد »[3]. ثم نجده يرفض تعلق الإرادة الإلهية بالأخلاق فيقول: «الأوامر الأخلاقية المطلقة لا تنطبق على الإرادة الإلهية ولا على الإرادة المقدسة بوجه عام»[4].

إذاً فالمعيار الفكري للأخلاق عقلي خالص، لا يختلط بعلم الإنسان ولا باللاهوت ولا بالفيزياء ولا بما فوق الفيزياء[5]. ومراده الأساس من هذا الرفضُ المطلق للمبادئ التجريبية لأنها لا تصلح لأن تؤسس عليها القوانين الأخلاقية[6].

١) كانت، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق (ص ٢٥-٢٦).
٢) انظر: كانت، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق (ص ٢٧).
٣) كانت، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق (ص ٧٤-٧٥).
٤) كانت، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق (ص ٨٠).
٥) انظر: كانت، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق (ص ٧٣).
٦) انظر: كانت، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق (ص ١٣٦).

وتبقى المعضلة قائمة، حيث يصعب تحديد مفهوم الانحراف وفقاً لمعيار (كانت) فالعقل الخالص غامض إلى حد الإبهام، فليس هو العقل الفعال الذي يجعله بعض الفلاسفة رمزاً للإله سبحانه لأنه يرفض تعلق الإرادة الإلهية بقانون الأخلاق كما تقدم، وليس كائناً موجوداً داخل ظروف العالم أو في طبيعة الإنسان، وفي الوقت نفسه هو موجود في الإنسان ذاته وجوداً قبلياً.

وإذا كان المبدأ خفياً هكذا، ومن ثَمّ لن يتوفر لنا المبدأ الضابط لمفهوم الانحراف، ذلك أن مفهوم الخير والشر سيتعرضان للخفاء تبعاً لخفاء معيارهما.

وأما (باروخ اسبينوزا Baruch Spinoza) فيحصر الإنسان في الطبيعة فقط (الواقعية المادية) ، ويرى أن الطبيعة هذه محايدة خالية من القيم التي استحدثها الإنسان، فليس فيها ما يُعْرف بالجميل أو القبيح أو الخير أو الشر «فهذه كلها أفكار إنسانية ذاتية لا توجد إلا في ذهن الإنسان المتمركز حول ذاته» [1].

ويلحظ في هذا التوجه جانبان هما : الأول: فكرة وحدة الوجود المادية وفق معظم التصورات الفكرية الغربية. والثانية: انتفاء المعيار الأخلاقي الضابط لتصورات الإنسان وقيمه الأخلاقية، بل أنكر الخير المطلق، والشر المطلق.

وما استعرضته ليس إلا مقتطفات فكرية انتقيتها أبتغي إلقاء الضوء على الواقع الأخلاقي لدى الاتجاه العام السائد في الفكر الغربي، وكيف أنه يفقد المعيار المحدد لمفهوم الانحراف، أو أن ذلك المعيار ضعيف إلى حد فقدان

١) اسبينوزا، علم الأخلاق (ص ٣٢٨).

الفاعلية. ونفهم على ضوء ذلك فشل كافة معالجاتهم الفكرية والأخلاقية على حد سواء، وعليه لا يمكن التعويل عليها كثيراً عند تناول مفهوم الانحراف، والانحراف الفكري على وجه الخصوص. وهذا ما يحتم على كل باحث في هذا المضمار عن مفهومه وراغباً في معالجته أن يتوجه لمصدر محدد المعايير، وهي بلا شك الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها، ولو تأملنا فيها بتروٍ لرأينا (الشر) الذي هو مصدر الانحراف محدد المفهوم والأطر، ويمكن للباحث أن يستعرض جانباً من تلك النصوص الدالة على ذلك:

أولاً: قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ويبدو من دلالة الآية الكريمة أن الانحراف وضع في مقابل الاستقامة للتحذير ابتداءً من الانحراف الفكري، حيث إن الاستقامة تبدأ بسلامة الاعتقاد والمبدأ، أما الانحراف فيبدأ بالتكوُّن عند فساد الاعتقاد، قال ابن عطية «وهذه الآية تعلم أهل الأهواء والبدع والشذوذ ... وغير ذلك من أهل التعمق في الجدل والخوض في الكلام، هذه كلها عرضة للزلل ومظنة لسوء المعتقد» [(١)]. ويجيء حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه لحدد لنا مفهوم الخير في الإسلام والاستقامة عليه، ويبين لنا أن مفهوم الشر في سلوك تلك السبل، حيث قال: «كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الخَيْرِ...»الحديث. [(٢)]، ومدلول

١) ابن عطية، المحرر الوجيز (٢/ ٣٦٤) .

٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١٩٩/٤ حديث رقم (٣٦٠٦).

الحديث جليّ في أن الخير ما جاءت به الشريعة الإسلامية، والشر ما ناقض الشريعة بوجه من الوجوه.

وقد سُمِّيَ هذا الانحراف جوراً في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: ٩]، والجور هنا الانحراف والميل عن الاستقامة، قال أبوبكر بن دريد: «وكل مائل عَن شَيْء فَهُوَ جَائِر عَنهُ، وَمِنْه جور الْحَاكِم إِذا مَال عَن الْحق» (١). وفسر عبدالله بن عباس رضي الله عنه السبيل الجائرة بـ «الأهواء المختلفة» (٢).

ولربما يستصعب قضية ضبط الفكر نظراً لِسَعة مفهوم الانحراف حيث إن الشر له دلالات كثيرة ودرجات متفاوتة، ولكن النبي ﷺ أعطانا مقياساً يساعد المرء على ذلك حتى وإن أعوزه العِلْم بالشيء فقال: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ، فَإِنَّ الشَّرَّ يَرِيبُكَ، وَإِنَّ الْخَيْرَ طُمَأْنِينَةٌ» (٣)، فالشُّبَه أنواع مختلفة، والمعيار المشعر بذلك الارتياب النفسي فيها، وإذا ما كان الانسان مستقيماً ورعاً كان إدراكه للشر أظهر، قال ابن حجر: «قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كُلُّ مَا شَكَكْت فِيهِ فَالْوَرَعُ اجْتِنَابُهُ، ثُمَّ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَاجِبٌ، وَمُسْتَحَبٌّ، وَمَكْرُوهٌ، فَالْوَاجِبُ اجْتِنَابُ مَا يَسْتَلْزِمُهُ ارْتِكَابُ الْمُحَرَّمِ، وَالْمَنْدُوبُ اجْتِنَابُ مُعَامَلَةِ مَنْ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامٌ، وَالْمَكْرُوهُ اجْتِنَابُ الرُّخَصِ الْمَشْرُوعَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَطُّعِ» (٤).

---

١) ابن دريد، جمهرة اللغة (١/ ٤٦٧).

٢) ابن الجوزي، زاد المسير (٢/ ٥٥٢).

٣) أخرجه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه ١١٧/٣ حديث رقم (٤٩٨٤).

٤) ابن حجر، فتح الباري (٤/ ٢٩٣).

وإن كان كلام الخطابي يتناول الانحراف السلوكي بالدرجة الأولى، فإن حديث النبي ﷺ عام لا يتحدد بذلك، كما ينبه الحديث أيضاً إلى أن للشر والانحراف علامات يلحظها كل من تأمل فيها وتفكر، بغض النظر عن الورع، والواقع يشهد بذلك فالمحاورات والمناظرات تكشف لنا أن الضال والمنحرف بل الكافر يعرف أنه منحرف في مواطن كثيرة حتى وإن كابر، فالمعرفة بالشر وإدراكه ليست قاصرة على الورع، ولكن الإنسان الورع يمتاز بسرعة انتباهه للشر، ومجانبته له على الفور.

وعليه فإن أي اتجاه فكري يمكن أن يوسَم بالانحراف إذا ما انطبق عليه وصف (الشَّرّ)، ويصدق ذلك على كل درجات الانحراف قليلة كانت أم كثيرة، ويؤكد اصطلاح علماء المسلمين على تقسيم الأحكام المتعلقة بالانحراف إلى: محرّم، ومكروه تنزيهاً أو تحريماً أو خلاف الأولى[1].

ويمكنني من خلال هذا الاستعراض أن أقدم مفهوماً للانحراف الفكري يتمثل في أنه : **كل خروج فكري عن جادة الوسط والاعتدال المقرر في الشريعة الإسلامية.**

ومقتضي هذا المفهوم شمول كل ما يصدق عليه أنه انحرافاً حتى وإن كانت درجته يسيرة، مادام أنه افتقد للوسطية والاعتدال. وهذا التحديد ضروري للتعرف على الانحراف ومعرفته، ولا يقتضي أن تكون المعالجات متساوية، لأن كل حالة تقدر بقدرها وتعالج بما يناسبها.

١) انظر: الزركشي ، البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٢٣١). وابن المؤقت الحنفي، التقرير والتحبير (٢/ ١٤٣).

وتتبقى لدينا قضية مهمة هي (مسائل الخلاف الفقهي) هل للانحراف علاقة بها أم لا؟ فقد أجاب على ذلك الإمام أبو يعلى الفراء فقال: «وإن كان مما لا نحكم ببطلانه بل يجوز إصابة الحق فيه كمذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي فإنه لا يجب إنكار ذلك، لأنا لا نقطع على خطأٍ به، ولا نتحقق المنكر» [1]، ويعضد هذا قول أبي إسحاق الشيرازي: «أَدِلَّة الْأَحْكَام فِي مسَائِل الْخلاف تقع متكافئة لَيْسَ فِيهَا مَا يَقْتَضِي الْقطع» [2]. ومقتضى ذلك أن الخلاف المبني على الاجتهاد في الأدلة قويّ ولا إشكال فيه، بل هو من رحمة الله تعالى بهذه الأمة، وقد أُثِر عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه كان لا يُفَسِّق الفقهاء في مسائل الخلاف [3]، بل يرى الإمام الشاطبي أن في مسائل الخلاف ضابط قرآني ينفي اتباع الهوى جُملة[4]. إلا أنه – أعني الشاطبي – ينبه إلى أن عدداً من القضايا وإن اختلف القول أو الاعتقاد فيها فإنها لا تدخل في باب الخلاف المعتبر شرعاً، بل هي انحراف عن الجادة، ومما قاله في ذلك: «الفرق الخارجة عن السنة حين لم تجمع بين أطراف الأدلة تشابهت عليها المآخذ فضلّت، وما ضلّت إلا وهي غير معتبرة القول فيما ضلت فيه، فخلافها لا يعد خلافاً، وهكذا ما جرى مجراها في الخروج عن الجادة» [5].

---

١) الفراء، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص: ١٠١) .

٢) الشيرازي، التبصرة في أصول الفقه (ص: ٥٠٨).

٣) أحمد بن حنبل، العقيدة (رواية الخلال) (ص ١٢٠).

٤) انظر: الشاطبي، الموافقات (٨١/٥) .

٥) الشاطبي، الموافقات (٣/ ٣٢٠-٣٢١).

المطلب الثالث

بدايات الانحراف الفكري قبل الإسلام

تقرر فيما سبق أن الشريعة الإسلامية هي الوحيدة القادرة على تحديد مفهوم الانحراف، ولذا ستكون معطيات الشريعة وحقائقها هي مستندنا في الحديث عن نشأة الانحراف الفكري[1]. ووفقاً لهذه الحقائق رأيت من المناسب تناول بدايات الانحراف الفكري قبل الإسلام من حيث هو توطئة للبدايات التي وقعت بعد الإسلام، وذلك في الآتي:

أولاً : البداية الأولى للانحراف الفكري :

تثبت الآيات القرآنية الكريمة أن أول حادثة انحراف فكري وقعت حينما بدأ التكوين البدني لآدم عليه السلام، فعند تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[سورة البقرة ٣٠] تكشف روايات المفسرين الموقف العدائي الذي اعتزمه إبليس ضد آدم عليه السلام، ومما أثر في ذلك أن إبليس مع بعض الملائكة مرّوا به فقال لهم إبليس: «أرأيتم هذا الذي لم تروا شيئاً من الخلائق يشبهه؛

١) سأنبه في الحاشية إلى الأفكار أو التنظيرات المخالفة بإيجاز.

إن فضّل عليكم وأمرتم بطاعته ما أنتم فاعلون؟ فقالوا: نطيع أمر ربنا. فأسر إبليس في نفسه: لئن فضِّل علي لا أطيعه ولئن فضلت عليه لأهلكنه»[1].

وحينما جاء الأمر الإلهي بالسجود لآدم أظهر إبليس مكنونات نفسه، فأبى، ثم جادل وناقش، ولا يبدوا من أحدث القصة أن إبليس فكّر للحظة ما في التوبة والتراجع عن موقفه، بل تمادى في العصيان والعداء، وطلب النُّظْرة لأجل ذلك ، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ ۝ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ۝ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝ إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ۝ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ۝ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ۝ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ ۝ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ۝ إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ ۝ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[سورة ص: ٧١-٨٢].

وعند تحليل مفردات القصة وأحداثها يتضح مظهر أول انحراف فكري ذي صلة بعالم البشر، فإبليس كان مع الملائكة، وهذا عالم علوي، فظن بوجوده معهم أنه أعلى من هذا المخلوق الأرضي وأفضل منه، وعقد لإثبات ذلك مقايسات ذهنية انتهت به إلى الاعتقاد الجازم بتلك الأفضلية[2]، الأمر

١) السمرقندي، بحر العلوم (٤١/١). وانظر: مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية (٢٢٥/١). و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٨٠).

٢) ناقش بعض المفسرين قضية المفاضلة بين النار والطين في محاولة لإثبات فساد قياس إبليس (انظر على سبيل المثال: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن ٢١٩/٤. وأبي حيان، البحر المحيط ١٨/٥)، ولكني أرى أن

الذي انتهى به إلى العصيان والتمرد، غافلاً في كل ما أقدم عليه عن أمرين هما : أن قضية التفضيل في تلك الحال وما يقاس عليها من شأن الخالق وليست من شأن المخلوق، والأمر الآخر: وجوب الانقياد الكامل لأمر الله تعالى فكراً وسلوكاً، وهذا ما لم يفعله إبليس بل قدم رأيه وفكره على أمر الله تعالى فكان من الغاوين.

ثانياً : بداية الانحراف الفكري لدى البَشَر :

نتج عن حادثة أكل آدم وحواء عليهما السلام من الشجرة المحرمة أن قضى الله تعالى بخروجهما من الجنة بعد أن تاب عليهما، فهبطا إلى الأرض، وذلك ما تدل عليه الآيات الكريمة في مواضع عدة منها قوله سبحانه: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ * فَدَلَّاهُمَا بِغُرُورٍ

الخطأ الفكري هنا إنما هو في عقد المفاضلة نفسها، ولذا لا نجد في الآيات الكريمة مناقشة لقضية التفضيل التي طرحها إبليس، لأنها طرح خاطئ وفي غير موضعه، والحقيقة هي أن النار مناسبة لمعاش الجان وقدراتهم ولذا خلقوا منها، وبالمقابل فإن الطين مناسب لمعاش الإنسان ووظائفه وقدراته ولذا خلقه الله منه، وهذا من كمال حكمة الله تعالى وعلمه وتقديره. فلا مجال إذاً للمقايسة هنا. كما أن الاعتماد على الأصل في التفضيل – إذا كان التفضيل في محله – خطأ فكري آخر، فالإنسان النسيب الحسيب قبيح الأخلاق والسلوك والمعتقد ليس بأفضل من الإنسان العادي حسن الأخلاق والسلوك والمعتقد.

فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْآتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ * قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ * قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [الأعراف ١٩-٢٤].

والثابت لدى العلماء أن آدم عليه السلام أوّل رسل الله تعالى لما جاء في حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، آدَمُ أَنَبِيٌّ كَانَ؟ قَالَ: "نَعَمْ، نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ»[1]، ومقتضى ذلك أن الهداية والتوحيد رافقا البشرية منذ لحظاتها الأولى على وجه البسيطة، واستمر الأمر كذلك حتى وقع الإشراك بعد عشرة قرون كما ورد في حديث عبدالله ابن عباس رضي الله عنهما قال : «كَانَ بَيْنَ آدَمَ، وَنُوحٍ عَشَرَةُ قُرُونٍ كُلُّهُمْ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْحَقِّ، فَلَمَّا اخْتَلَفُوا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ فَكَانُوا أُمَّةً وَاحِدَةً» [2]. فكان الانحراف الفكري أول مظهر عرفته البشرية، إلا أنه لم يقع على نحو مفاجئ، بل تدرجت الفكرة من الإعجاب برجال صالحين (ودّ ويغوث

١) أخرجه الطيالسي في مسنده (٣٨٢/١) حديث ٤٨٠. وأحمد في مسنده (٤٣٢/٣٥) حديث ٢١٥٤٦ واللفظ له. والبزار في البحر الزخار (٤٢٦/٩) حديث ٤٠٣٤. و الطبراني في المعجم الكبير (٢١٧/٨) حديث ٧٨٧٠.

٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٤٨٠/٢) حديث ٣٦٥٤ وقال : هذا حديث على شرط البخاري ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

ويعوق ونسر) والحرص على الاقتداء بهم في الصلاح والعبادة، إلى تصويرهم وتعظيمهم، ثم عبادة تصاويرهم من دون الله في خاتمة المطاف[1].

وفي هذا ما يشير إلى أن الانحراف الفكري كثيراً ما تكون بداياته ملتبسة بالحق، بل ربما كان الحق هو الأغلب في بداية الأمر كما هو الشأن في قوم نوح، فمحبة الصالحين والحرص على الاقتداء بهم في العبادة أمران مشروعان ومرغب فيهما، ولكن اتخاذ التصاوير أمرٌ واحدٌ مرغوب عن شرعاً، إلا أن الصورة الخاتمة تمثلت في اعتقاد ألوهية هذه التصاوير، الأمر الذي استتبع سلوكاً انتقل بموجبه الانحراف الفكري الاعتقادي إلى انحراف سلوكي عبادي.

فهذا أول انحراف عرفته البشرية على وجه الأرض، ولست أجد انحرافاً فكرياً لدى البشر سبقه.

ولربما يقال: إن قول الملائكة – فيما يحكيه القرآن عنهم – : ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، يفيد أن انحرافاً فكرياً سبق هذا. فجوابه أن المسألة لا تعدو أحد احتمالين:

١) انظر: الطبري، جامع البيان (٦٣٩/٢٣). وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل (٤١٥/٢). والبغوي، معالم التنزيل (١٥٧/٥).

الأول: أن الملائكة عليهم السلام تحدثوا عن الجان[1]، فلا يكون لهذا الانحراف صلة ببني آدم، وقول الملائكة عليه السلام إنما هو من باب قياس الشاهد على الغائب.

والثاني: أن الله تعالى أطلعهم على بعض ما يكون من سلوك بني آدم في الأرض فقالوا ذلك[2]. ففيه تأكيد لما تقدم من أن بداية الانحراف الفكري تمثلت في تأليه تلك الأصنام الأربعة. [*].

---

١) انظر: ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم (٧٧/١). والواحدي، التفسير الوسيط (١١٥/١). والأخفش، معاني القرآن (٦٣/١). والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (١٨/١).

٢) انظر: الطبري، جامع البيان (٤٥١/١). والسمعاني، تفسير القرآن (٦٤/١).

*) إذا ما نظرنا إلى واقع الفلسفة المادية المعاصرة سنجد أمرين :

الأول : غياب الحقائق الثلاث المتقدمة (خلق آدم عليه السلام والسجود له، خطيئة آدم عليه السلام، الانحراف من الإيمان إلى الكفر) عن الطرح الفكري الوضعي، نظراً لاعتمادها على منطلقات مادية.

الثاني: البشرية ابتدأت بـ (اللادين) .

ومرد ذلك إلى عدة جوانب منها :

أ) أن الفكر المادي يستبعد أي عامل خارجي مؤثر أو موجه للإنسان.

ب) أن النظريات التطويرية تجعل الإنسان مُنْتِجاً للأديان، وتكاد تتفق على فكرتي بدائية الإنسان وبدائية الدين، ومقتضى ذلك أن البشرية بدأت بالانحراف ثم بحثت عن الاستقامة خلافاً للحقيقة الشرعية المثبتة أعلاه، فـ (إدوارد تايلور) صاحب المذهب الحيوي يعتقد أن الإنسان الأول كان بدائياً، وأن أول مظهر تأليهي عنده تمثل في عبادة الأرواح نتيجة «الحياة المزدوجة التي يحياها في يقظته من ناحية وفي نومه من ناحية أخرى» [النشار، نشأة الدين ص ٣٤].

وأما ماكس مولر صاحب المذهب الطبيعي فيرى أن الدين ناتج التجربة معتمداً في ذلك على (كتب الديانة البرهمية الفيدا Vedas) التي وجد فيها أن غالب أسماء الآلهة إنما هي أسماء لقوى طبيعية مثل السماء والنار [انظر: دراز، الدين ص ١١٥].

ولكن إميل دوركايم رفض كلا التوجهين، إلا أنه لم يخرج عن إطار البحث عن الدين البدائي لدى الإنسان، فنادى بالمذهب (التوتمي) الذي يتمحور حول فكرة (عبادة المجتمع لنفسه)، مستنداً إلى دراسات اجتماعية أقامها على المجتمعات الاسترالية [انظر: النشار، نشأة الدين ص ٩٠، ٩٧، ١٦٣].

المطلب الرابع

بدايات الانحراف الفكري بعد الإسلام

تقرر لدينا في المفهوم أن التفكير الخاطئ نوع من الانحراف أياً كان قليلاً أم كثيراً، والفكرة الخاطئة كثيراً ما تراود الإنسان قبل أن ترتقي عنده إلى حد الاعتقاد ثم التطبيق. وسأتناول هذا الموضوع هنا من جانبين :

الجانب الأول : العهد النبوي :

عند التأمل في السيرة النبوية نجد الفكرة غير الصواب قد طرأت لأذهان بعض الصحابة، وأستشهد لذلك بحادثتين مبكرتين من عُمُر الدعوة :

الأولى: في بداية الدعوة، وحينما اشتد اذى قريش للمؤمين، فقد روى البخاري عن خباب بن الأرت رضي الله عنه قال: «شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ فِي ظِلِّ الكَعْبَةِ فَقُلْنَا: أَلاَ تَسْتَنْصِرُ لَنَا أَلاَ تَدْعُو لَنَا؟ فَقَالَ: قَدْ كَانَ مَنْ قَبْلَكُمْ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ فَيُحْفَرُ لَهُ فِي الأَرْضِ فَيُجْعَلُ فِيهَا، فَيُجَاءُ بِالْمِنْشَارِ فَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ فَيُجْعَلُ نِصْفَيْنِ، وَيُمْشَطُ بِأَمْشَاطِ الحَدِيدِ مَا دُونَ لَحْمِهِ وَعَظْمِهِ، فَمَا يَصُدُّهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ، وَاللَّهِ لَيَتِمَّنَّ هَذَا الأَمْرُ، حَتَّى يَسِيرَ الرَّاكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ، لاَ يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَالذِّئْبَ عَلَى غَنَمِهِ، وَلَكِنَّكُمْ تَسْتَعْجِلُونَ»[1].

والثانية: موقف رسول الله ﷺ يوم بيعة العقبة الثانية يصب في السياق نفسه، فلمّا قال الْعَبَّاسُ بْنُ عُبَادَةَ بْنِ نَضْلَةَ –أحد الأنصار المبايعين– : «يَا

١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/٢٠) حديث ٦٩٤٣.

رَسُولَ اللهِ؛ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنْ شِئْتَ لَنَمِيلَنَّ غَدًا عَلَى أَهْلِ مِنًى بِأَسْيَافِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِذَلِكَ، ارْفَضُّوا إِلَى رِحَالِكُمْ»[1].

ففي ثنايا الدلالات التربوية العظيمة لهذين الحديثين نلمح التربية النبوية المانعة من التفكير في الاستعجال، وهو أمر لم تتناوله ألفاظ الشكوى في حديث خباب رضي الله عنه، ولكن ألمحت إليه مرارتُها وحال المشتكي، إلا أنه كان أظهر في حديث العباس بن عبادة رضي الله عنه إذ فيه ما لا يخفى من الرغبة في استعجال نتائج كلية في اللحظات الأولى.

ولربما تتكون فكرة الاستعجال عن اعتقاد صاحب الحق بأنه أولى بالنصر والسيادة والتمكين حتى وإن لم تتوفر الاستعدادات الكافية أو الظروف الملائمة دينياً وزمانياً ومكانياً.

وإن كان الأساس سليماً – أعني أن المرء على الحق – وصحيحاً دون شك في حالة الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، إلا أن الاعتقاد الناشئ عنه بالكيفية التي بينتُها خطأ منهجي يؤدي إلى الكثير من الكوارث والمآسي لو انتقل من الحيز الفكري إلى الواقع العملي،

ولا أدل على ذلك من التبعات السلبية التي نتجت عن استعجال الرماة يوم غزوة أحد، حيث انقلب النصر إلى هزيمة، وتحولت الغنائم إلى خسائر فادحة في الأموال والأرواح[2]. وبفضل من الله تعالى ثم بالتربوية الفكرية السليمة التي غرسها النبي ﷺ في نفوس الصحابة لم تسجل السيرة غير هذه الحادثة.

---

١) البيهقي، دلائل النبوة (٤٤٩/٢). وانظر: أبو نعيم، دلائل النبوة (ص ٣٠٩).

٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٣٨٣/٣) حديث ٥٨ - (١٧٦٣).

وثَمّة وقفة أخرى هنا، فالنتائج السلبية للاستعجال في غزوة أحد كانت مؤلمة على الرغم من جودة الظروف المكانية وتوفر الإعدادات المستطاعة؛ فما بالنا لو حصل الاستعجال يوم بيعة العقبة الثانية، لربما فُقِد رسول الله ﷺ حينئذ وفني المؤمنون، وتوقفت الدعوة عند ذلك الحدّ، وهو أمر خشيَه النبي ﷺ قبيل معركة بدر التي وقعت في ظرف زمني أفضل إلى حد كبير من الظرف الزماني للبيعة، يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ نَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ الْقِبْلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَهْتِفُ بِرَبِّهِ: اللهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللهُمَّ آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللهُمَّ إِنْ تُهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الْأَرْضِ»[1].

وبناء عليه فإن الاستقامة الفكرية إحدى الركائز الدعوية التي عُني بها رسول الله ﷺ منذ بواكير الدعوة الإسلامية، إيثاراً لمبدأ الوقاية، واستمر على ذلك طوال ثلاثة وعشرين عاماً، ولم ينس ذلك حتى في اللحظات الأخيرة من حياته عليه الصلاة والسلام، تقول عائشة رضي الله عنها: «لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَتْ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَهَا بِأَرْضِ الحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، وَأُمّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَتَا أَرْضَ الحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: أُولَئِكِ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أُولَئِكِ شِرَارُ الخَلْقِ

١) بحر (١/٤١).

عِنْدَ اللَّهِ»[1]، فخشية رسول الله ﷺ من سريان تلك البدعة إلى أمته جعلته يشدد في التحذير منها بياناً للحكم الشرعي من جانب، وحرصاً على سلامة البناء الفكري من جانب آخر، فإن البدع والخرفات لو انتشرت في وقت مبكر لذهبت الجهود الدعوية أدراج الرياح، ولكان الباطل أظهر من الحق، ولصار حال أمة الإسلام كالأمم الأخرى اليهودية والنصرانية التي انحرفت عن الجادة في زمن قياسي.

ويلحظ على قصتي خباب والعباس بن عبادة أنها مجرد فكرة عابرة، ولكن ثَمَّة حادثتين بلغتا مرحلة اكثر تقدماً، وهما :

الأولى : حادثة اختصام بعض الصحابة في القَدر، ففي الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي الْقَدَرِ، فَكَأَنَّمَا يُفْقَأُ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، فَقَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُمْ، أَوْ لِهَذَا خُلِقْتُمْ، تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، بِهَذَا هَلَكَتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ»[2].

وهذه الحادثة تُلَوِّح بتوجه إلى الخوض في أمر مُشْكل (القَدَر)، وهو في أصله سرّ الله تعالى في خلقه[3]، ثم إن المنهج الذي استخدم في النقاش لم يراع الضوابط الشرعية التي تلزمنا بإعمال الآيات القرآنية الكريمة وحملها على

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩٠/٢) حديث ١٣٤١. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١٤/١): هَذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات. وأخرجه أحمد في مسنده (٢٥٠/١١) حديث ٦٦٦٨ . وقال الأرناؤوط : صحيح ، وهذا إسناد حسن . وأخرجه البيهقي بإسناده في القضاء والقدر (ص ٢٩١) حديث رقم ٤٤١ وقال : هذا إسناد حسن .

٢) أخرجه ابن ماجه سننه (٣٣/١) حديث ٨٥.

٣) انظر: الآجري، الشريعة (٩٤٠/٢) حديث ٥٣٥.

ما جاءت عليه وعدم تعطيلها أو الخروج بها عن المقصود الشرعي، ولا يجوز التعمق ولا الملاحاة فيه، فلما كان الأمر خلاف ذلك منَعَه النبي ﷺ وصوّرَه (ضَرباً مهلكاً) تنفيراً من العودة إليه مرّة أخرى، ووأدَه في حينه. وكان الصحابة رضوان الله عليهم مبادرين إلى التزام توجيهات النبي ﷺ فما عُرف لهم أو نقل عنهم تطرّق لهذا الأمر بعد ذلك.

والثانية: حادثة الثلاثة الذي تَقالوا أعمال النبي ﷺ ، وقد وصل هؤلاء إلى مرحلة تبنّي الفكرة غير الصواب والعمل على تطبيقها، ففي الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «جَاءَ ثَلاَثَةُ رَهْطٍ إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَأَنَّهُمْ تَقَالُّوهَا، فَقَالُوا: وَأَيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَدْ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أَبَدًا، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلاَ أُفْطِرُ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ فَلاَ أَتَزَوَّجُ أَبَدًا، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا، أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي»[1].

ومظاهر الانحراف الفكري هنا تبدو من عدة نواحٍ أهمها:

١) تفسير الحالة النبوية بمجرد الرأي، ودون الرجوع إلى رسول الله ﷺ أو إلى أحد من مجتهدي الصحابة رضوان الله عليهم.

٢) الفصل بين التطبيق العبادي للنبي ﷺ وبين الحالة التشريعية لدى النبي ﷺ بغير دليل أو قرينة معتد بهما شرعاً.

---

١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/٧) حديث ٥٠٦٣.

٣) الخروج في هذا الموطن عن حالة الوسطية في المنهج والتطبيق، فقد غاب عن أذهان النفر الثلاثة رضوان الله عليهم في تلك اللحظات مبدأ التيسير ورفع الحرج، وظنوا أن التشدد والإكثار المفرط من العبادة وحرمان النفس من المباحات أحظى لهم دِينيّا وأجود، مع أنه في الواقع ضرب من الغلو المنهي عنه في الشريعة.

ولعلم النبي ﷺ أن التقويم الفكري المبكر يثمر إيجاد قاعدة سليمة تحمل بنياناً متماسكاً خالياً من الثغرات؛ لذا بادر ﷺ إلى قطع الطريق أمام ذلك التوجه ووأد الفكرة في مهدها قبل أن تخرج إلى حيز التطبيق كما يتضح ذلك من الحديث الشريف آنف الذكر.

ويلاحظ أن ما نقل هنا مما يمكن أن يشمله مسمى الانحراف الفكري لا يمثل تطوراً، لأنها حالات منقطة لا امتداد لها، ولم يؤثر عن المخاطبين في هذه النصوص بأنهم بقوا على توجهاتهم أو عادوا إليه، كما لم يرد عن أحد من مجتمع الصحابة أنه تأثر بها.

فإن قيل : إن هذه الأفكار أو اشباهها وبخاصة مسألة القَدَر ، وقصة النفر الثلاثة، قد وُجدتْ فيما بعد. فأقول : إن هذا من باب توارد الخواطر، فالفكرة ليست حكراً على أحد، ووسواس الشيطان لم يتوقف، إلا أن الفارق بين الفريقين أن الصحابة عرفوا الحق فالتزموه، والفريق الآخر الذي خلف بعدُ حاد عن الجادة رغم علمهم بالبيان النبوي.

الجانب الثاني : ما بعد العهد النبوي :

اتضح مما سبق أن العهد النبوي انقضى دون أن تكون للأفكار غير الصحيحة امتداد أو آثار يمكن أن تمثل اتصالاً وتطوراً. ولكن اختلف الأمر فيما بعد لاعتبارات تربوية واجتماعية متعددة، فقد اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وحصل التداخل والتمازج مع الشعوب الأخرى فكرياً واجتماعياً، الأمر الذي عكس بعض التوجهات الفكرية غير السوية، وأمثل لذلك بما يأتي :

أولاً: الكلام في متشابه القرآن الكريم ومعجمه على سبيل التعنت أو التعمق المذموم شرعاً، وينسب ذلك إلى صبيغ بن عسل التميمي الذي اشتهر بين أهل البصرة بالسؤال عن ذلك، حتى إنه سأل عمر بن الخطاب عن ﴿الذاريات﴾ و ﴿المرسَلات﴾ و﴿النازعات﴾ و ﴿الْحَامِلَات وقرا﴾ ﴿الْجَارِيَات يسرا﴾[1]، فأدرك عمر بن الخطاب أن صبيغُ متنطعاً وليس طالب علم أو باحثاً عن حق، فبادر إلى معاقبته، ففي الأثَر عن سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ يُقَالُ لَهُ: صَبِيغُ بْنُ عِسْلٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ كُتُبٌ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَبَعَثَ إِلَيْهِ وَقَدْ أَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ جَلَسَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيغٌ. فَقَالَ عُمَرُ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ، ثُمَّ أَهْوَى إِلَيْهِ فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ بِتِلْكَ الْعَرَاجِينِ، فَمَا زَالَ يَضْرِبُهُ حَتَّى شَجَّهُ، فَجَعَلَ

١) انظر: السيوطي، الدر المنثور (٦١٤/٧).

الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَدْ وَاللَّهِ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُ فِي رَأْسِي»[1].

وينبّه عبدالكريم السمعاني إلى عبدالرحمن بن ملجم المرادي التدؤلي (قاتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه) – وكان معدوداً في أهل القرآن والفقه والعبادة – هو الذي أرسل صبيغاً ليسأل عمر بن الخطاب عن تلك الأمور[2]، الأمر الذي يشي بتكوّن بدايات الفكر الخارجي الذي ينزع إلى التنطّع والتأويل المذموم، ويؤكد ذلك أن نافع بن الأزرق – أحد رؤس الخوارج وإليه تنتسب إحدى فِرَقهم – كان يتعمد السؤال عن ذلك تعالماً ورغبة في الإحراج، ففي تفسير الطبري أن نافعاً هذا جاء إلى عبدالله بن عباس رضي الله عنهما فقال : «يا ابن عباس؛ قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾[النساء ٤٢] وقوله: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[الأنعام: ٢٣]؟ فقال له ابن عباس: إني أحسبك قمتَ من عند أصحابك فقلت: أُلْقِي على ابن عباس مُتشابه القرآن، فإذا رجعتَ إليهم فأخبرهم أن الله جامع الناس يوم القيامة في بقيع واحد، فيقول المشركون: إن الله لا يقبل من أحد شيئاً إلا ممن وحّده، فيقولون: تعالوا نجحد. فيسألهم، فيقولون: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾، قال: فيختم على أفواههم، ويستنطق جوارحهم، فتشهد عليهم جوارحهم

١) الآجري، الشريعة (١/٤٨٣-٤٨٤).
٢) انظر: السمعاني، الأنساب (٣/٢٦) .

أنهم كانوا مشركين، فعند ذلك تمنوا لو أن الأرض سُوِّيتْ بهم،﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ »[1].

وعليه يمكنني القول بأن الفكر الخارجي ابتدأ أولاً بالخوض في متشابه القرآن الكريم، ثم انتحى منحى التعالم، مع تجهيل العلماء وتعمد الإساءة إليهم، ثم تبلورت لديهم فكرة التكفير التي تراوحت بين التكفير بكل ذنب عند غلاتهم، أو الاقتصار على تكفير مرتكب الكبيرة عند البعض الآخر وهم الأكثر، وساعدهم على ذلك الوجود السياسي -إن صح التعبير- الذي تحقق لهم بعد خذلانهم لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه يوم صفين، ثم مفارقتهم لهم والانحياز إلى قرية حروراء، وشروعهم في التطبيق العملي للمبادئ التي اعتنقوها وكانت باكورة أعمالهم قتل الصحابي عبدالله بن خباب بن الأرت وبقر بطن زوجته[2]، واستمر الفكر الخارجي في التطور حتى تعددت فرقه ، وكتبت أصوله ومسائله، واستوطن في أنحاء عديدة من العالم الإسلامي، ولا تزال امتداداته وتأثيراته بل تطبيقاته قائمة حتى الوقت الحاضر.

ثانياً: الكلام في القَدَر، والتدقيق البحثي يؤكد أن أبا يونس الأسواري هو أوّل من تكلم في القدر[3]، و وافقه على ذلك مَعبد الجهني ، ونقل مذهبهما غيلان الدمشقي أيام عمر ابن عبدالعزيز، فلما هم بمعاقبته أظهر

١) الطبري، جامع البيان (٧/٤٣-٤٤).

٢) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين (١/١١٣). والبغدادي، الفرق بين الفرق (ص ٦٢). وابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١٢١).

٣) اختلفت المصادر في تحديد اسمه، فقيل : سوسن، وقيل: سيسويه. قال بعضهم: رجل من الأساورة، كان نصرانياً ثم أسلم ثم تنصر. انظر: عبدالله بن أحمد، السنة (٢/٣٩١)، والفريابي، القدر (ص ٢٤٠)، والذهبي، تاريخ الإسلام (٧/٤٤١) .

التوبة والرجوع – وكان كاذباً –، واستمر على قوله في القدر خفية إلى أن صلبه هشام بن عبدالملك[1].

وتحدَّدتْ فكرتهم الأولى في نفي علم الله تعالى الأزلي، وذلك قولهم : «لا قَدَر ، والأمر أُنُف»، أي أن علم الله به – تعالى عن قولهم – حدث بعد وقوع الفعل وليس قبله، وهؤلاء هم القدرية الغلاة الذي أخبر عنهم يحي بن يعمر فقال: «كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَاجَّيْنِ – أَوْ مُعْتَمِرَيْنِ – فَقُلْنَا: لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ، فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنهما دَاخِلًا الْمَسْجِدَ، فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قِبَلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ، وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنُفٌ، قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي ، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ «لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ» [2].

١) انظر: ابن قتيبة، المعارف (٤٨٤/١). و الإيجي، المواقف (٧٠٨/٣).
٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٦/١) حديث ١ – (٨).

ثم تراجعت الفكرة نوعاً ما عند عامة القدرية، وتمحورت حول نفي تعلق الإرادة الإلهية بأفعال العباد، وبخاصة فعل الكافر، وهي المسألة التي أصبحت فيما بعد أصلاً من أصول المعتزلة.

ثالثاً : ظهور فكرة التشيع[1] بالمعنى الاعتقادي المخالف للقرآن الكريم والسنة المشرفة، وأول من نُسبت له عقائد الشيعة المنحرفة هو عبدالله بن سبأ اليهودي الذي زعم أن النبي ﷺ أوصى بالإمامة نصاً لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، بل ألَّهه.

ولم يؤدّ موقف علي رضي الله عنه من ابن سبأ وأتباعه حينما حرّق بعضهم ، ونفى ابن سبأ ومن بقي من القائلين بقوله إلى المدائن، بل انتشرت مقالتهم هناك، وزاد عليها أن زعم بعد مقتل علي رضي الله عنه أنه لم يقتل، ونادى بالغيبة والرجعة[2].

ثم ازداد انحراف الشيعة باعتقاد طائفة منهم أنه قد حلّ في عليٍّ رضي الله جزء من الإله، وأن هذا الجزء الإلهي تناسخ من بعده إلى الأئمة

---

١) يطيل الشيعة كثيراً الحديث عن بداية التشيع، وبلغ من مبالغاتهم أن جعلوها سابقة على بعثة محمد ﷺ، وفسروا عدداً من الآيات الكريمة ليدللوا بها على مذهبهم، كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه ١١٥]، ظاهر هذا أنه ادعاء عار عن المنطق والبرهان، وترده كافة الشواهد الشرعية بل حتى الكتب السماوية التي أصابها التحريف[انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية ٥٨/١-٦١]. وزعم آخرون منهم أن النبي ﷺ هو الذي وضع بنفسه بذرة التشيع ، وكتاب محمد باقر الصدر (نشأة التشيع والشيعة) قائم كله على هذه الفكرة. ويرى ابن النديم في كتابه (الفهرست ٢١٧) أن التشيع بدأ يوم الجمل، وذلك أن علياً رضي الله عنه سمّى الذين ناصروه : (شيعتي). وهذا الرأي لا علاقة له بالمعتقدات الشيعية التي تبلورت فيما بعد وإنما يتعلق بالمتابعة والنصرة لا أكثر.

٢) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (١٧٤/١). وابن تيمية، الفتاوى الكبرى (٧١/١).

المعصومين[1]. وما زال الفكر الشيعي يتعاظم ويتكون حتى أصبح اتجاهات متعددة، بل أصبحوا أنفسهم فرقاً متعددة، يقول الذهبي: «ولم يزل التشيع يتطور بتطرفه، وتشعبه، حتى صار ملجأ لكل من يريد أن يحارب الإسلام والمسلمين، وظهر فيه القول بأن القرآن مبدل ومحرف، ومزيد فيه، ومنقوص منه، وأن أعظم الصحابة ارتدوا بعد إسلامهم إن لم يكونوا كلهم، ما عدا علي بن أبي طالب ونفراً قليلاً معه. وقد يصل الضلال ببعضهم والجرأة على الله إلى أن يقول بخيانة جبريل للرسالة، وأنه أرسل إلى علي فعدل بها إلى محمد. ولم يزل الرفض يبتعد أهله عن الدين والعقل والفطرة إلى يومنا هذا»[2].

١) انظر: الشهرستاني، الملل والنحل (١/١٧٤).

٢) الذهبي، تاريخ الإسلام (٧/٤٤١).

المطلب الخامس

نماذج من الانحراف الفكري المعاصر

للانحراف المعاصر بلا شك امتدادات فكرية من العصور المتقدمة، وخاصة فيما يختص بالفكر الخارجي والقدري والشيعي الذي سبق الحديث عنه، ولكن امتاز العصر الحديث بنوع من الانحراف الناشئ عن ضعف الأمة الإسلامية وتأخرها وتقدم الأمم الغربية، الأمر الذي أبهر أنظار العديد من المفكرين المنتسبين للإسلام، فظهر في بدايات القرن التاسع عشر اتجاه توفيقي يدعي أصحابه السعي للتوفيق بين الشريعة الإسلامية والمعطيات الفكرية للحضارة الغربية، وكان من أوائل من نادى بذلك رفاعة الطهطاوي المولود عام ١٢٠٦هـ - ١٨٠١م، الذي حرص كثيراً على ألا يظهر بمظهر المخالف للشريعة، إلا أنه عقب ذهابه إلى فرنسا لتعلم اللغة الفرنسية، و تفحصه للجوانب الحياتية والفكرية أخذ يجنح إلى الثقافة الغربية ثم يطرحها في قالب توافقي الظاهر، إلا أنه في الحقيقة تغيير لبعض القضايا الشرعية على نحو يتفق مع تلك الثقافة الغربية ، ومن ذلك دعوة إلى «المعاملة مع أهالي الممالك الأجنبية واعتبارهم في الوطن كالأهلية»[1]، ولا يخفى ما في هذه العبارة من تسوية للمسلم بغيره بذريعة الحرص على تقدم الوطن وتطوره. إلى جانب إسقاطات توفيقية ، منها : عده أصول الفقه لدى المسلمين مماثل للحقوق الطبيعية أو النواميس الفطرية لدى الغرب، واعتباره محبة الدين وحمايته لدى المسلمين موازية لمحبة الوطن.

---

١) ، جذور الانحراف الفكري الحديث (ص ١٤).

ولا يغيب عن الذهن أن مثل هذه الأطروحات منطلقة من تفضيل الفكر الغربي ومعطياته على الشريعة الإسلامية – أياً كان حجم ذلك التفضيل، واستحياءً من الفكر الإسلامي ومعطياته[1] .

وأما قاسم أمين (المولود عام ١٢٧٩هـ– ١٨٦٣م) فإنه يمثل الاتجاه المستغرب كلياً، حيث يرى أن الارتقاء والتقدم لا يأتي من الأخذ الجزئي للحضارة الغربية، بل لا بد من أخذها جميعاً لأنها كل لا يتجزأ ، وفي ذلك يقول : «ومن الخطأ ما يتوهمه الكثير منا أن الترقي يحصل في بعض شؤون الأمة ولا يؤثر في سائرها، والصواب أن الترقي لا يكون ترقياً صحيحاً إلا إذا وجد منه روح تظهر في جميع شؤون الأمة جزئياتها وكلياتها، حتى إذا شاء باحث أن يحلل جملة وجدها مركبة من جزئيات من الترقي تظهر في المسكن والمطعم والملبس والمباني والطرق والجمعيات والأفراح والمآتم وأساليب التعليم والتربية والتياترات والملاهي، كما تظهر في الصنائع والتجارة والزراعة والعلوم والفنون... ذلك أن الحالة العقلية والحالة الأدبية متلازمتان تلازماً تاماً، بل هما في الحقيقة حالة واحدة»[2] ، ثم نجده يضع ذلك أرضية يبرر للمرأة الغربية اختلاطها وحريتها المطلقة ، ويجعل تكشفها سبب التقدم، بينما الحجاب سبب انحطاط الشرق فيقول: «ولكن مما لا يسلمه العقل أن أهل أوربا وأمريكا يسيرون على هذه العادة –عدم الحجاب– من غير شعور منهم بأسبابها ونتائجها، ويصعب على العقل أن يظن أن علماءهم ... غفلوا عن

١) ، جذور الانحراف الفكري الحديث (ص ١٦).

٢) قاسم أمين، المرأة الجديدة (ص ٩٩).

هذه العادة وأهملوها. والحقيقة أنهم درسوها درساً تاماً كغيرها من المسائل الأخرى، وقارنوا بينها وبين عاداتنا الشرقية، ولا أعلم أن واحداً منهم قام ينادي قومه يوماً ويحثهم على تغييرها، بل الكل متفقون على أن حجاب النساء هو سبب انحطاط الشرق، وأن عدم الحجاب هو السر في تقدم الغرب»[1]. وهو كلام ينبئ – في اعتقادي – عن عمى في البصيرة، ولو تساءلنا عن مدلولات كلمتى (انحطاط) و (تقدم) لعرفنا أن الحجاب لا صلة له بهذا أو ذاك ، إنما هو ترك للدِّين وللأخذ بالأسباب في الشرق أدى لذلك الوَهن، وتمسك بالعلم وبالأسباب في الغرب أدى بهم لذلك التقدم. ومع ذلك فإن ترك الحجاب في الغرب والمجتمعات التي قلدته أوقعها في هو سحيقة من الانحطاط الأخلاقي، نحمد الله تعالى أن سلَّمنا منها.

ولم يكن قاسم أمين بدعاً في التوجه التغريبي الكلي، بل كان على شاكلته عدد من مفكري تلك الحقبة وإن اختلفوا في الموضوعات المطروحة ، ومن أولئك الفيلسوف التركي الملحد ضياء كوك ألب الذي دعا إلى القومية الطورانية التركية، وتحدث عن إعجابه التام بالحضارة الغربية فقال: «الحضارة الغربية هي الشارع الوحيد إلى التقدم» [2] ويقول أيضاً: «علينا أن نختار إحدى الطريقين: إما أن نقبل الحضارة الغربية، أو نظل مستعبدين لقوى

١) قاسم أمين، المرأة الجديدة (ص ١٠٠).
٢) الندوي، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكر الغربي (ص ٥٠).

الغرب، لابد أن نختار أحد الأمرين، يجب علينا أن نسيطر على الحضارة الغربية لندافع عن حريتنا واستقلالنا»[1].

كما أن توجهات قاسم أمين لقيت استحسان الكثير من معاصريه ومن بعدهم في مصر وغيرها، بل نشأت دعوات أكثر خطراً وجرأة كتلك التي أطلقها الطاهر بن علي الحداد (المولود عام ١٩٠١م) في كتابه (امرأتنا في الشريعة الإسلامية) والتي اشتملت على:

أ) **الدعوة إلى تساوي المرأة مع الرجل في الميراث** محاولاً تارة الاعتذار للإسلام عن عدم تقرير تلك المساواة بظروف العرب آنذاك، ومدعياً تارة أخرى أن «الإسلام لم يقرر نزول ميراث المرأة عن الرجل كأصل من أصوله لا يتخطاها»[2]، وعليه فإنه يعتقد -إذا ما حققت المرأة استقلاليتها الاقتصادية والاجتماعية- أن الإسلام «لا يمانع في تقرير هذه المساواة من كامل وجوهها مت انتهت أسباب التفوق وتوفرت الوسائل الموجبة»[3].

ب) **منع تعدد الزوجات** ، وفي ذلك يقول : «ليس لي أن أقول بتعدد الزوجات في الإسلام، لأنني لم أر للإسلام أثراً فيه، وإنما هو سيئة من سيئات

١) الندوي، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكر الغربي (ص ٥٠).
٢) الحداد، امرأتنا في الشريعة الإسلامية (ص ١٦).
٣) الحداد، امرأتنا في الشريعة الإسلامية (ص ١٧).

الجاهلية الأولى»[1]، ثم يصف من يتمسك بتعدد الزوجات بالتعاسة الجهل[2].

ج) **التطاول على شخص رسول الله** ﷺ ، وذلك في قوله – عند حديثه عن أزواج النبي : «والنبي إنسان كالبشر، غير سالم من تأثير عوارض البشرية عليه فيما لمن ينزل به وحي السماء»[3]، وأقل ما في هذه الكلمات أن فيها قلة أدب في الحديث عن النبي ﷺ ، هذا إن خلت عن اللمز ونحوه.

كما نجد صدى لهذه التوجهات في المغرب بصوت وقلم علال الفاسي (المولود عام ١٩١٠م) على الرغم من انتسابه إلى السلفية (الجديدة) [4] وتصنيفه في مقاصد الشريعة والدفاع عن الشريعة، فنجده في كتابه (النقد الذاتي) يبدي حميمية عالية لـ(الديموقراطية) من حيث هي خير وسيلة للتعبير عن الفكر العام ورغبات الشعوب، ثم يتجه لرفع مستوى العقل والإعلاء من شأنه «لأنه هو وحده الذي يحمينا من أخطائنا ويعقلنا عن شهواتنا»[5]، ولم هذا سوى مقدمة أولى لشططه الفكري، تلتها مقدمة أخرى تمثلت في مهاجمة الجمود والرجعية والتقاليد البالية لإزاحتها من طريق رسالة العقل الصحيح

١) الحداد، امرأتنا في الشريعة الإسلامية (ص ٣١).

٢) الحداد، امرأتنا في الشريعة الإسلامية (ص ٣٣).

٣) الحداد، امرأتنا في الشريعة الإسلامية (ص ١٦).

٤) يحرص بعض الكتاب مثل دريسا تروري على نسبة علال الفاسي إلى السلفية الجديدة، لأنها تعني التقدم والانفتاح، بينما السلفية مجردة فتعني الرجعية والتقاليد البالية في نظرهم وهي التي هاجمها علال الفاسي مراراً في كتابه (النقد الذاتي). [انظر ما كتبه دريسا تراوري في مقدمته لكتاب دفاع عن الشريعة لعلال الفاسي، ص: ١٨].

٥) الفاسي، النقد الذاتي (ص ٥٨).

وتكوين الفكر العام الحقيقي[1]. وقد توصل من هاتين المقدمتين إلى جملة نتائج يهمنا منها :

١) الغض من شأن المذاهب الفقهية وأقوال السلف، وقد طرح ذلك بأسلوب موارب ولكنه واضح للمتأمل فقال : «يجب ان نختار العقيدة التي نريدها والمنهج الذي ننتحله، ثم لا علينا بعد في المصادر التي نستقي عناصرنا منها، نأخذ من القديم أحسنه ومن الحاضر أفضله، ونحاول المتابعة في التقدم بما نستجده نحن من تجاربنا مما ليس في القديم ولا في الحديث . ولم لا ؟ إنهم رجال ونحن رجال، يجب أن ننزع عنا عقدة النقص التي تمنعنا من الوقوف أما أمالنا موقف الند للند حتى في عالم التفكير، يجب أن نتطور في كل شي»[2].

٢) إبطال تعدد الزوجات، كما قال في خلاصة كتابه، مع أنه أورد القضية قبل ذلك بصيغة أخف نوعاً ما فقال : «ولذلك أرى أن تعدد الزوجات يجب أن يمنع في العصر الحاضر منعاً باتاً عن طريق الحكومة»[3]، متذرعاً بسوء تصرفات بعض المعددين والتي تتسبب في هدم الأسرة وتشتت الأولاد، ففي المنع -أو الإبطال كما قال تالياً - مراعاة للمصالح الإسلامية (الدعوة الإسلامية) والاجتماعية.

٣) مساواة المرأة للرجل فيما لا يتنافى مع **طبائع الأشياء**، ومن ثَمّ يمكنها أن تشغل أي مركز اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي في الجماعة

١) انظر: الفاسي، النقد الذاتي (ص ٥٩).

٢) الفاسي، النقد الذاتي (ص ٦٨).

٣) الفاسي، النقد الذاتي (ص ٢٧٥-٢٧٦، ٤٢١).

والدولة، وسيتم للمرأة ذلك حينما يتم تحريرها من «القيود الثقيلة التي تقيدها بها الأهواء والتقاليد البالية»[1].

والمتأمل في تلك الدعوات الصادرة عن أمين والحداد ومن بعدهما علال الفاسي قد ظهرت بادئ ذي بدء على استحياء، وحاولت الاستتار وراء المقدمات الشرعية الداعية إلى الأصالة واحترام الشريعة إلا أن تلك الأطروحات وجدت صدى أوسع فيما بعد وتطورت إلى حد تحول طيف كبير من نساء المجتمع المصري والتونسي والمغاربي وغيرها إلى السفور والتحرر، بل جاءت حكومة بورقيبة لتجعل من أفكار الحداد قوانين نافذة تحرم الحجاب وتعدد الزوجات وتعاقب عليها، وتبيح السفور والتبرج والاختلاط.

ولازالت المجتمعات الإسلامية ترزح تحت تأثير تلك الدعوات والانحرافات الفكرية، على الرغم من الصحوة الإسلامية، وتنامي الوعي الشرعي، فالفكر المنحرف إذا ما استوطن صعب التخلص منه ، وتطلب القضاء عليه جهوداً عظيمة ووقتاً طويلاً، لأنه لا يعدم داعية أو نصيراً له ما بين الفينة والأخرى ، فهاؤم العلمانيون والحداثيون والحركات النسوية تسعى جاهدة لنشر تلك الدعاوي وأشباهها ، ولكن الله غالب على أمره ، ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠] .

١) انظر: الفاسي، النقد الذاتي (ص ٢٨٧ – ٢٨٨). واستثناؤه لطبائع الأشياء يفتح المجال واسعاً لتولي المرأة كافة المناصب بما فيها الرئاسة العامة للدولة ، وعباراته في هذه المواطن واضحة الدلالة على ذلك وفق ما ظهر لي .

المطلب السادس

التشخيص والمعالجات

سبق عند الحديث عن البدايات الأولى للانحراف الفكري وكذا البدايات بعد الإسلام تشخيص لدوافع تلك الانحرافات أو التصرفات غير المنضبطة، والتي يمكن أن تتلخص في: الكبر. وتقديم الرأي على أمر الله تعالى. والتباس الحق بالباطل. واستعجال النتائج. وتجاوز العلماء وعدم الرجوع إليهم. وعدم الاقتداء بالرسول ﷺ أولاً ثم الصالحين من بعده. والابتداع في الدين. وعدم مراعاة الضوابط الشرعية عند التعامل مع النصوص. والبعد عن الوسطية والاعتدال. والتعالم. ومحاورة العلماء تعنتاً وتنطعاً.

وينضاف إلى ذلك الانهزام الفكري والقبول بالتبعية للآخر، ولعله في زماننا أكثر ظهوراً من ذي قبل، ومن مظاهره ما نشاهده من انبهار طائفة من المستغربين من بني جلدتنا الذين بالحضارة الغرب المادية، فذهلوا بها عن الحقائق الدينية والعلمية –هذا إن أحسنا الظن بهم–، أو أنهم يحملون اسم الإسلام ظاهراً، مع أنهم في الواقع قد تركوا الإسلام وثقافته وأعرضوا عنها كلياً، فلا ينتظر من أمثال هؤلاء إلا الطعن والهمز واللمز ، والمغالطات العلمية والفكرية.

ومن هؤلاء من هو ذو علم شرعي أمثال علال الفاسي، ولكن اجتالتهم الأهواء، ولهم في كل زمان أمثال وأشباه، فتنكبوا الطريق وحادوا عن الجادة، وعمدوا إلى نصوص الشريعة فلووا أعناقها، فجاء صنيعهم مماثلاً لصنيع الخوارج الذين تناولوا آيات نزلت في المشركين فجعلوها في المسلمين، أو

المعتزلة الذين قدموا العقل وجعلوه حاكماً على النص، معرضين بذلك عن قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وقوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤].

وقد ترافق مع ذلك تحميل الدِّين أخطاء الناس، فالذين أساؤوا التصرف حينما عددوا أو لم يراعو الضوابط الشرعية في التزويج كانوا سبباً عند علال الفاسي وغيره لإعادة النظر في الدين نفسه ، وشتان بين الأمرين ، فالدين شيء ، والناس شيء آخر .

وأما المعالجات فيمكن إيجازها في الآتي :

أ) الاقتداء بالنبي ﷺ عملاً بقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] ، وهو الأمر الذي فات النفر الثلاثة الذين تقالوا أعمال النبي ﷺ، فذكرهم النبي ﷺ بذلك فقال : «وَاللَّهِ **إِنِّي** لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، **لَكِنِّي** أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ **سُنَّتِي** فَلَيْسَ مِنِّي»[1].

ب)الاستقامة على شريعة الله تعالى وعدم الابتداع ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾[الأنعام: ١٥٣]، وقال صلى الله عليه وسلم : «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي»[2]، والتوجيه في النصين الكريمين على إطلاقه لا ينحصر بوقت ولا

١) تقدم تخريجه .

٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٨٨٦/٢) ، حديث رقم ١٤٧ – (١٢١٨) .

مكان، لذا فإن من المغالطة والسفسطة التعلل باختلاف الزمان وتغيرات الحضارة وجعلهما مسوغاً لإعادة النظر في الأحكام الشرعية بحد زعمهم .

ت)الالتزام بالحدود الاستدلالية للنصوص، ذلك أن الدعوة الإسلامية منذ بدايتها كانت واضحة بينة المعالم، سهلة الإدراك والفهم، وإنما ينتج الانحراف الفكري عن الجرأة على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وحمل نصوصهما على غير ما دلت عليه، فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عه أن خلا يوماً فجعل يحدث نفسه: «كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما: يا أمير المؤمنين؛ إنا أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرؤون ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأي، فغذا كان لهم فيه رأي اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا. فزجره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فأرسل إليه فقال: أعد عليّ ما قلت. فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه»[1]، فواجب إذا «فيما علق عليه الشارع الأحكام والألفاظ والمعاني ألا يتجاوز بألفاظها ومعانيها، ولا يقصر بها، ويعطى اللفظ حقه والمعنى حقه»[2].

١) ابن القيم، إعلام الموقعين (٢٨٨/١) .

٢) الشاطبي، الموافقات (٣٤٨/٣) .

ث)الالتزام الدقيق بتقديم النص على العقل، وهذا ممكن ومتآلف، أما العكس فممتنع ومتناقض، وبيانه أن كون الشيء معلومٌ بالعقل أو غير معلوم ليس صفة لازمة له، بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فما يقبله بعض العقلاء يرفضه آخرون منهم، وهذا ظاهر ومنطبق على كافة الاستدلالات العقلية البحثة في المجال الفكري.

وأما الشرع فهو في نفسه حق وصدق، وهذه صفة لازمة له لا تختلف باختلاف أحوال الناس، والعلم بذلك ممكن، ورد الناس إليه أيضاً ممكن، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولو رُدّوا إلى عقول الرجال ومقاييسهم لم يزدهم ذلك إلا اختلافاً وتناقضاً[1].

ج) تنزيه الدّين عن أخطاء الناس ، وأقصد بذلك الفصل التام بين الدين الإسلامي وأحكامه وتشريعاته وبين الناس، فالدين صحيح سليم أكمله الله تعالى وارتضاه لهذه الأمة وجعله خاتم الأديان وصالحاً لكل زمان ومكان إلى أن يأتي أمر الله.

وأما الناس فليسوا سواء ، فمنهم الملتزم المطبق، ومنهم المقتصد ، ومنهم المقصر، ومنهم المتلاعب بالدين والمتلبس به لأغراض غير مشروعة، وهذا عيب فيهم يلزمهم ولا يتعداهم إلى الدين نفسه. ويلزم العالم والداعية تجاه أي خطأ أو تجاوز بشري أن يشخص الحالة ويعمل على علاجها هي ذاتها، أما العابث بالأحكام الشرعية

١) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ص ١/١٤٦).

والمتطاول عليها بحجة التخلص من تلك الأخطاء والعيوب فمسيء من جهتين : الأولى أنه لم يصلح تجاوزات الناس وأخطائهم، والثانية : أنه تعدى على الإسلام وحكَّم أهواءه في شرع الله تعالى. فأفسد فسادً عظيماً والعياذ بالله. والحق الذي لا مرية فيه هو شرع الله هو الحق، والصلاح كامن في التطبيق الصحيح لدين الله تعالى، ومن شواهد ذلك ما روي عن يَحْيَى الْغَسَّانِيُّ قَالَ: «لَمَّا وَلَّانِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَوْصِلَ قَدِمْتُهَا فَوَجَدْتُهَا مِنْ أَكْبَرِ الْبِلَادِ سَرْقًا وَنَقْبًا، فَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ أُعْلِمُهُ حَالَ الْبِلَادِ، وَأَسْأَلُهُ آخُذُ مِنَ النَّاسِ بِالْمَظَنَّةِ وَأَضْرِبُهُمْ عَلَى التُّهْمَةِ؟ أَوْ آخُذُهُم ْ بِالْبَيِّنَةِ، وَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ عَادَةُ النَّاسِ؟ فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنْ **آخُذَ النَّاسَ بِالْبَيِّنَةِ وَمَا جَرَتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ، فَإِنَّ لَمْ يُصْلِحْهُمُ الْحَقُّ فَلَا أَصْلَحَهُمُ اللهُ**، قَالَ يَحْيَى: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَمَا خَرَجْتُ مِنَ الْمَوْصِلِ حَتَّى كَانَتْ مِنْ أَصْلَحِ الْبِلَادِ وَأَقَلِّهِ سَرْقًا وَنَقْبًا»[1].

١) الأصفهاني، حلية الأولياء (٥/٢٧١).

الخاتمـــة

إن الانحراف الفكري إشكالية قديمة متجددة، وقد ألقى البحث الضوء على جوانب من مسبباته، ويمكن أن نحدد أبرز النتائج التي توصلت إليها في الآتي :

١- المحدد الرئيس للمفاهيم هي الشريعة الإسلامية، فهي بضوابطها وقواعدها القادرة على تحدد الأطر العامة للاستقامة، وبيان السبل الأخرى المؤدية للانحراف.

٢- العلماء الصالحون الصادقون هم حصن الأمة من الانحراف، وقبلهم جميعاً رسول الله ﷺ، فإذا ما ترسخ لدى الأمة مبدأ الاقتداء برسول الله ﷺ وبصحابته الأكارم ثم بالعلماء الناصحين كانت بتوفيق الله تعالى أقرب إلى السلامة، وأبعد عن الانحراف.

٣- أخطر ما يمكن أن تواجهه الأمة هو الشطط الفكري، إذ من توابعه الشك والارتياب، وانقلاب المفاهيم، لذا كان أخطر أنواع الانحراف على الإطلاق.

٤- السير على نهج النبوة في معالجة الانحرافات الفكرية يمثل أقر الطرق وأنجعها في معالجة الانحراف الفكري، فالنبي ﷺ كان يتقصّى أحوال الصحابة، فإذا ما بلغه أمر مخالف بادر إلى إصلاحه وتقويمه، بل إنه يسابق إلى التحذير من الانحراف قبل وقوعه كما هو الحال في قصة كنيسة الحبشة .

٥- لا صلاح للأمة إلا بالتمسك بكتاب الله تعالى سنة نبيه ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم. وأما ابتغاء التقدم والتحضر عن طريق ثقافة الغرب ونهجه فإنه لن تزداد الأمة إلا خبالاً وانهزاماً.

وإن كان من توصيات أقترحها فاعتناء الباحثين بالمراقبة الدائمة لأحوال الأمة، وتتبع مكامن الضعف للتوعية بها، والتحذير منها، والتعرف على مواطن القوة لتعزيزها وترسيخها، إلى جانب ضرورة تكاتف جهود الدعاة والمصلحين والباحثين في سبيل نشر الحق والفضيلة، والتصدي لكل شبهة مؤثرة، والاتصال الدائم بجمهور المسلمين، ومن تسلم الأمة من الانحراف أو ينحصر تأثير، فالباطل ضعيف، والحق أبلج، فإذ خَلُصت النوايا والجهود استقام الميسم وصلحت الأمة بإذن الله تعالى .

والله الموفق ،،،

المراجع

١. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير القرآن العظيم، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط٣ ، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط ١، بيروت ، ١٤٢٢هـ.

٣. ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق محمد مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ .

٤. ابن القيم، محمد بن أيوب، إعلام الموقعين، تحقيق محمد إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ .

٥. ابن المؤقت الحنفي، محمد بن محمد، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط ٢، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٦. ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ .

٧. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، الفتاوى الكبرى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.

٨. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد سالم، ط٢، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١١هـ .

٩. ابن جزي، محمد بن أحمد، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق عبدالله الخالدي، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ .

١٠. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، عناية محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ .

١١. ابن حزم، علي بن أحمد، التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، تحقيق إحسان عباس، ط ١، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٠٠م.

١٢. ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٣. ابن دريد، محمد بن الحسين، جمهرة اللغة، تحقيق منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧هـ .

١٤. ابن عطية، عبدالحق بن غالب، المحرر الوجيز، تحقيق عبدالسلام محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ .

١٥. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٦. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٢م .

١٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط١، دار الرسالة العالمية، بيروت، ١٤٢٠هـ .
١٨. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب ، ط١، دار صادر ، بيروت.
١٩. الطيالسي، سليمان بن داود، المسند، تحقيق محمد التركي، ط١، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ.
٢٠. أبو نعيم، أحمد بن عبدالله، دلائل النبوة، تحقيق محمد قلعه جي وآخر، ط٢، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ .
٢١. الآجري، محمد بن الحسين، الشريعة، تحقيق عبدالله الدميجي، ط٢، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ .
٢٢. أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ .
٢٣. أحمد بن حنبل، العقيدة (رواية الخلال)، تحقيق عبدالعزيز السيروان، ط١، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠٨هـ .
٢٤. أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ .
٢٥. البخاري، محمد إسماعيل، الصحيح، تحقيق محمد الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
٢٦. الصنعاني، عبدالرزاق بن همام، المصنف، تحقيق حبيبب الرحمن الأعظمي، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ .
٢٧. الأخفش، أبوالحسن المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ .
٢٨. الأشعري، علي بن إسماعيل، مقالات الإسلاميين، تحقيق نعيم زرزور، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ .
٢٩. الأصفهاني، أحمد بن عبدالله أبونعيم، حلية الأولياء، مكتبة السعادة، القاهرة، ١٣٩٤هـ .
٣٠. الأصمعي، عبد الملك بن قريب: الإبل ، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣١. الإيجي، عبدالرحمن بن أحمد، المواقف، تحقيق عبدالرحمن عميرة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٧هـ .
٣٢. البزار، أحمد بن عمرو، البحر الزخار، تحقيق محفوظ الرحمن وآخرون، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠٩هـ.
٣٣. البغوي، الحسين بن مسعود: معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق محمد النمر وآخرون، دار طيبة، ١٤٠٩ هـ .
٣٤. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، مصباح الزجاجة، تحقيق محمد الكشناوي، ط٢، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ .
٣٥. البيهقي، أحمد بن الحسين، القضاء والقدر، تحقيق محمد آل عامر، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ .

٣٦. البيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٣٧. التلوع، أبوبكر بن إبراهيم، الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، منسورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٥م.
٣٨. الثعلبي، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق نظير الساعدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢هـ .
٣٩. سلطان، جمال، جذور الانحراف الفكري الحديث، ط١، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام – بريطانيا، ١٩٩١م.
٤٠. الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٤١. الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك، تحقيق مصطفى عبدالقادر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ .
٤٢. الحداد، الطاهر، امرأتنا في الشريعة الإسلامية والمجتمع، تقديم آمنة الزميلي، دار صامد، تونس.
٤٣. نعامة، سليم : سيكولوجيا الانحراف، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٥م .
٤٤. العصرة، منير: انحراف الأحداث ومشكلة العوامل، المكتب المصري الحديث، القاهرة.
٤٥. دراز، محمد عبدالله، الدين، دار القلم، الكويت، ١٤٠٠هـ .
٤٦. درويش، بهاء، مفهوم التحليل عند جورج إدوارد مور، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٥، العدد الأول والثاني، ٢٠٠٩م.
٤٧. الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق عمر التدمري، ط٢، دار الكتب العربية، بيروت، ١٤١٣هـ .
٤٨. الرازي، محمد بن عمر: التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت ، ١٤٠١هـ.
٤٩. راسل، براتراند وليام، المجتمع البشري بين الأخلاق والسياسة، ترجمة عبدالكريم أحمد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٥٠. الراغب، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان الداودي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ .
٥١. الزجاج، إبراهيم السَّرِي بن سَهل: معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، ط١، بيروت، ١٤٠٨هـ
٥٢. الزركشي، محمد بن عبدالله، البحر المحيط في أصول الفقه، ط١، دار الكتبي، ١٤١٤هـ .
٥٣. السمرقندي، نصر بن محمد، بحر العلوم، تحقيق محمود مطرحي، دار الفكر، بيروت.
٥٤. السمعاني، عبدالكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق عبدالرحمن اليماني وآخرون، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٨٢هـ .

٥٥. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور، دار الفكر، بيروت.
٥٦. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ.
٥٧. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات، تحقيق مشهور آل سلمان، ط١، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ.
٥٨. الشهرستاني، محمد بن عبدالكريم، الملل والنحل، مؤسسة البابي الحلبي، القاهرة .
٥٩. الشيرازي، إبراهيم بن علي، التبصرة في أصول الفقه، تحقيق محمد هيتو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ .
٦٠. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق حمدي السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة .
٦١. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبدالله التركي وآخرون، دار هجر للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ .
٦٢. البغدادي، عبدالقاهر بن طاهر، الفرق بين الفرق، ط٢، دار الآفاق، بيروت، ١٩٧٧م.
٦٣. عبدالله بن أحمد بن حنبل، السنة، تحقيق محمد القحطاني، ط١، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٦هـ .
٦٤. العسكري، الحسن بن عبدالله، معجم الفروق اللغوية، تحقيق الشيخ بيات، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٢هـ .
٦٥. اسبينوزا، باروخ، علم الأخلاق، ترجمة جلال الدين سعد، دار الجنوب للنشر، تونس.
٦٦. الشيباني، عمر التومي، دور المربي ورجل الإعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٩٣م.
٦٧. غباري، محمد سلامة: مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث العلاج الإسلامي ودور الخدمة الاجتماعية فيه، ط ٢، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ١٩٨٩م .
٦٨. الفاسي، محمد علال، النقد الذاتي، ط١، المطبعة العالمية، القاهرة، ١٩٥٢م.
٦٩. الفاسي، محمد علال، دفاع عن الشريعة، تقديم دريسا تراوري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب العربي بلبنان، ٢٠١١هـ .
٧٠. الفراء، محمد بن الحسين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق عمرأبوالمجد النعيمي، ط١، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٣٢هـ.
٧١. الفريابي، جعفر بن محمد، القدر، تحقيق عبدالله المنصور، ط١، أضواء السلف، ١٤١٨هـ.
٧٢. قاسم أمين، المرأة الجديدة،كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٢م.
٧٣. القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وآخر، ط٢، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ.
٧٤. القفاري، ناصر بن عبدالله، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، ط٢، ١٤١٥هـ.

٧٥. كانت، إيمانويل، تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة عبدالرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ .

٧٦. الكرماني، محمود بن حمزة : غرائب التفسير وعجائب التأويل، تحقيق: شمران سركال وآخر، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.

٧٧. مسلم، مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٨. المطرزي، ناصر بن عبدالسيد، المغرب في ترتيب المعرب، دار الكتاب العربي، بيروت.

٧٩. مكي بن أبي طالب، الهداية الى بلوغ النهاية، تحقيق مجموعة باحثين، ط١، نشر جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ .

٨٠. المناوي، عبدالرؤوف بن علي، التوقيف على مهمات التعاريف، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠هـ .

٨١. الندوي، علي الحسن، الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكر الغربي، ط٢، دار الندوة، بيروت، ١٣٨٨هـ .

٨٢. النشار، علي سامي، نشأة الدين، مكتبة الخانجي، مصر.

٨٣. نكري، عبد النبي الأحمد: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ترجمة حسن فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

٨٤. الواحدي، علي بن أحمد، التفسير الوسيط، تحقيق عادل عبدالموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ .